

السياسي: مواجهة التنظيمات الإرهابية ضرورة ليستعيد الشعب السوري أمنه واستقراره

وكالات
أكدت كل من مصر واليونان وقبرص، أمس، ضرورة التمسك بوحدة الأراضي السورية وسلامتها الإقليمية وأهمية مواجهة خطر التنظيمات الإرهابية والتصدي لها، ورفض محاولات بعض الأطراف الإقليمية فرض الأمر الواقع عبر انتهاك السيادة السورية ومحاوله إجراء تغييرات ديموغرافية قسرية في بعض مناطق البلاد. وأشار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في كلمة له في أثينا خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكس والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس عقب قمة ثلاثية إلى دعم الدول للحل السلمي للأزمة في سورية، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وحدد السيسي، التمسك على اتساق مواقف الدول الثلاث من حيث التمسك بضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وسلامتها الإقليمية ورفض محاولات فرض الأمر الواقع عبر انتهاك السيادة السورية ومحاوله إجراء تغييرات ديموغرافية قسرية في بعض مناطق البلاد.

وقال: «شدتنا على أهمية مواجهة خطر التنظيمات الإرهابية وضرورة التصدي لها لكي يستعيد الشعب السوري أمنه واستقراره».

وبين السيسي، أن مصر واليونان وقبرص تدعم إجراء الانتخابات الليبية في كانون الأول المقبل، وفقاً لخريطة الطريق التي أقرها الليبيون، وكذلك على حتمية خروج كل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، تنفيذاً للمقررات الدولية ذات الصلة، وبما يعيد لليبيا سيادتها ووحدة أراضيها ويحفظ سلامة أراضيها ويرسخ قرارها بيد أبنائها، وذلك وفق ما ذكر موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري.

وأشار السيسي إلى أن الاجتماع الثلاثي يعد فرصة مناسبة للتأكيد على ما توليه مصر من أولوية قصوى لمسألة الأمن المائي وحقوقها في مياه نهر النيل، باعتبارها قضية مصرية تستوجب بذل كل الجهود الممكنة للتوصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي.

بدوره، صرح المتحدث باسم رئاسة الجمهورية المصرية، بسام راضي، حسب «سانا»، بأن القمة الثلاثية تركزت على تطوير التعاون على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والبحث جهود مكافحة الإرهاب والقتل المتطرف.

وأضاف: إنه تم خلال القمة أيضاً التباحث حول ملف الاستمرار بمنطقة شرق المتوسط بما يتطلب تحقيقه من ضرورة احترام وحدة وسيادة دول المنطقة وعدم التدخل



أكد ضرورة ابتعاد الأمانة الفنية عن التسييس وازدواجية المعايير السفير عطية مندوباً لسورية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | October 20, 2021 | No. 3590 | 15th year www.alwatan.sy

نظام اردوغان يواصل رفض تنفيذ تزامات «سوتشي» وبنود «الاتفاقيات الثنائية» الجيش يرد على الخروقات والحربي الروسي يقلص «مسافة الإنذار» لنقاط المراقبة التركية

الجيش يرد على الخروقات والحربي الروسي يقلص «مسافة الإنذار» لنقاط المراقبة التركية



الوطن
قدم المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير ميلا عطية أمس، أوراق اعتماده إلى المدير العام للمنظمة فرناندو أرياس في لاهاي.

وعقب مراسم تقديم أوراق الاعتماد بحث السفير عطية مع أرياس آفاق التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مشيراً حسب الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والمغتربين، إلى أن سورية نفذت كامل التزاماتها بموجب نصوص اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية رغم الظروف الصعبة التي مرت بها خلال السنوات الماضية وخاصة الحرب الإرهابية والاقتصادية التي تشهدها دول معروفة ضدها.

وأكد عطية أنه على الأمانة الفنية للمنظمة أن تتصلح بولائها الفنية التي حددتها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تكون أمانة على تنفيذ نصوص الاتفاقية، بعيداً عن التسييس وازدواجية المعايير.

من جهته شكر أرياس الحكومة السورية على تعيين مندوب دائم لها لدى المنظمة، مشيراً إلى حرصه

الوطن
في شؤونها الداخلية فضلاً عن مراعاة مقتضيات الأمن البحري لكل دولة لأنه جزء من الأمن الإقليمي.

وأشار إلى التأكيد خلال القمة على أهمية التبادل الدوري والمنظم للراي والتنسيق الوثيق للمواقف إزاء عدد من القضايا التي ترتبط باستقرار المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والملف الليبي والوضع في سورية وسبل دعم لبنان الشقيق.

وذكر أن القمة تطرقت إلى جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب والفكر المتطرف، حيث أكد الزعماء الثلاثة أهمية مواصلة الجهود المبذولة نحو تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق فيما بينهم في هذا الصعيد، حسب «اليوم السابع».

من جهتها ذكرت وكالة «سبوتنيك»، أن الرئيس أنستاسيادس، دعا خلال المؤتمر الصحفي، النظام التركي إلى احترام القانون الدولي واحترام سيادة دول الجوار.

وقال أنستاسيادس: إن «استفزازات تركيا المتواصلة لا تقتصر على قبرص بل تمتد لبحر إيجه وسورية وليبيا والعراق وأرمينيا»، مضافاً: «هذه سياسة اردوغان، وهذا أمر غير مقبول».

وتم على هامش القمة الثلاثية توقيع اتفاق ثلاثي في مجال الربط الكهربائي بين كل من مصر واليونان وقبرص.

الوطن
حلب- خالد زكلكو
جند الطيران الحربي الروسي استهدافه محيط نقاط المراقبة في الزاوية بريف إدلب الجنوبي، وقصص «مسافة الإنذار» في ضربات وقصص أمس لدى استهدافه نقطة «البيارة»، ما طرحت العديد من التساؤلات حول عزمه استهدافه نقاط المراقبة، لتوجيه رسائل تارية صارمة في ظل استمرار رفض نظام رجب طيب اردوغان تطبيق «تفاهات» القمة «الاتفاقيات الثنائية» بين البلدين حول منطقة «خضض التصعيد» بآبل.

وبينت مصاصر محلية في جبل الزاوية لـ«الوطن»، أن سلاح الجو الروسي شن ٤ غارات على الأقل أمس، استهدفت محيط نقطة مراقبة تركية قرب بلدة البارة، التي تضم تقطعتي مراقبة، ما أدى إلى تصاعد أعمدد الدخان التي شوهدت من مسافة بعيدة دون التأكد من وقوع أضرار مادية أو بشرية في صفوف جنود وضباط النقطة، وسط تحليق المظلات المسيرة الروسية وبكثافة فوق المنطقة.

ولفتت المصادر إلى أن الغارات الروسية وجهت رسائل تحذيرية قوية عبر استهداف محيط نقطة «البيارة» أمس، من خلال تقليص «مسافة الإنذار» إلى نحو ١٠ أمتار فقط من سور النقطة بدل ٤٠ متراً كما في الاستهدافات السابقة للنقطة ذاتها أو لنقاط أخرى في جبل الزاوية، الأمر الذي خلق حالة من الذعر في صفوف أضرار مادية أو بشرية في صفوف جنود وضباط النقطة، وسط تحليق المظلات المسيرة الروسية وبكثافة فوق المنطقة.

ولفتت المصادر إلى أن الغارات الروسية وجهت رسائل تحذيرية قوية عبر استهداف محيط نقطة «البيارة» أمس، من خلال تقليص «مسافة الإنذار» إلى نحو ١٠ أمتار فقط من سور النقطة بدل ٤٠ متراً كما في الاستهدافات السابقة للنقطة ذاتها أو لنقاط أخرى في جبل الزاوية، الأمر الذي خلق حالة من الذعر في صفوف أضرار مادية أو بشرية في صفوف جنود وضباط النقطة، وسط تحليق المظلات المسيرة الروسية وبكثافة فوق المنطقة.

الوطن
إحدى نقاط المراقبة العسكرية التركية غير الشرعية في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي (عن الانترنت)

وزير المالية: ٤١٨ مليار ليرة العجز المقدّر والاعتمادات ارتفعت بنسبة ٥٧,٦ بالمئة موازنة العام القادم بـ١٣٢٤٥ مليار ليرة وعرنوس: أولويات الإنفاق على المطارح الإنتاجية

وزير المالية: ٤١٨ مليار ليرة العجز المقدّر والاعتمادات ارتفعت بنسبة ٥٧,٦ بالمئة موازنة العام القادم بـ١٣٢٤٥ مليار ليرة وعرنوس: أولويات الإنفاق على المطارح الإنتاجية

الوطن
أقر المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام القادم بـ١٣٢٤٥ مليار ليرة سورية مقارنة بـ٨٥٠٠ مليار لموازنة العام الحالي وحدد توجهات الإنفاق على المشاريع لكل وزارة في الشقين الاستثماري والحجاري.

وخلال اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس حدد المجلس توجهات الموازنة لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والنهوض بالعملية الإنتاجية وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين والتركيز على المشاريع التي تمت المباشرة بتنفيذها وحصر أولوياتها وإعادة ترتيبها ودعم وتحفيز القطاع الزراعي والصناعي والسياحي بما يحقق تنمية هذه القطاعات ويوفر فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج وتأمين حاجة السوق المحلية للتصدير، بناء على مبادئ الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتوازن السوق.

ويبلغت القيمة الأولية للدعم الاجتماعي الواردة في بنود الموازنة ما يقرب من ٥٢٩ ملياراً مقارنة بـ٣٠٠ مليار في موازنة العام ٢٠٢١، حيث تم تأكيد التزام الحكومة بموضوع الدعم والسعي لتحقيقه وإيصاله إلى مستحقيه.

الوطن
يقرب الجيش السوري من طي ملف درعا، بانضمام أغلب المناطق التي كان ينتشر فيها مسلحون إلى التسوية التي طرحتها الدولة في إطار حرصها على الحل السلمي وإعادة الأمن والاستقرار إلى كل أرجاء المحافظة وفرض كامل سيادتها عليها.

ونكرت مصادر مسؤولة في درعا لـ«الوطن»، أن عمليات تسوية الأوضاع المطلوبين والمفارين من الخدمة العسكرية وتسليم السلاح للجيش العربي السوري تواصلت صباح أمس لليوم الثاني على التوالي في مدينة الحراك وبلدتي الصورة وعلما، بريف درعا الشمالي الشرقي، وسط توقعات بأن يتم إنجازهما في ساعة متأخرة من يوم أمس.

وأوضحت أنه وكما حصل في بقية المناطق والمدن والبلدات والقرى التي انضمت إلى التسوية، ستقوم وحدات الجيش بعد استكمال عمليات تسوية الأوضاع واستلام السلاح، بالانتشار في الحراك والصورة وعلما، وتجرى عمليات تمشيط وتفتيش على السلاح.

ورجحت المصادر أن يتوجه الجيش والجهات المختصة إلى بلدتي ناحته وملحة العيش بريف درعا الشرقي للبدء بتنفيذ التسوية فيهما، وذلك بعد استكمال عمليات تسوية الأوضاع واستلام السلاح في الحراك والصورة وعلما.

وأكدت المصادر أن تنفيذ التسوية في عموم ريف المحافظة يسير وفق الخطة التي وضعتها الدولة، وأعربت عن اعتقادها بأن يتم «قريباً طي ملف درعا»، بعد انضمام أغلب المناطق والمدن والبلدات والقرى التي كان ينتشر فيها مسلحون إلى التسوية التي طرحتها الدولة.

ويبقى في ريف المحافظة الشرقي مدن وبلدات وقرى المنطقة الغربية والملحة الشرقية وبيصرى والشام ومعربة وطبسة وملحة العيش وضمم، إضافة إلى قرى تابعة لمنطقة «للجاة الواقعة شمال شرق درعا».

وجددت المصادر التأكيد أن الانضمام إلى التسوية في ريف درعا الشرقي يجري «بوتيرة متسارعة»، ورجحت أن تضم المدن والبلدات والقرى المتبقية إلى التسوية في الأيام القليلة المقبلة، ليكتمل بذلك انضمام كل الريف الشرقي.

الأمين: ٩ إصابات جديدة بـ«الفطر الأسود».. ونداف: الإشغال ١٠٠ بالمئة في «تشرين الجامعي»

مدير الإسعاف والطوارئ في «الصححة»: الإقبال على «اللقاح» ضعيف وخجول

الوطن
توجه جميع الناس للتسجيل في منصة اللقاح وأخذه، لأنه آمن ١٠٠ بالمئة ومجاني ومعتمد من منظمة الصحة العالمية. وعن واقع الإصابات الآن في البلاد أوضح حساباً أننا في حالة الذروة ولا يوجد انخفاض في عدد الإصابات، وهناك إشغال كامل للعناية المشددة في دمشق وريف دمشق واللاذقية، وحلب وطرطوس في طريفها إلى الإشغال الكامل.

وأعلنت أرقام المشافي الجامعية المختصة بـ«كورونا»، التي رصدتها «الوطن» أن عدد مرضى كورونا ضمن غرف العزل والعناية يقدر بـ١٦٠ إصابة، وخاصة أن مشافي

الوطن
وصف مدير الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة توفيق حساباً إقبال المواطنين على التسجيل في منصات اللقاح بأنه ضعيف جداً وخجول، مشدداً على ضرورة تلقي اللقاح لأنه يحافظ الصد الأساسي للوقاية من وباء كورونا، وللتخفيف من آثاره في حال كانت هناك إصابة، وخصوصاً في ضوء هذه الموجة الشديدة، التي يخشى أن تكون أكثر شدة مع تحولات الطقس.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أشار حساباً إلى أن المطلوب

الوطن
أمراض إثنائية وأطباء مناعة. بجانبه بين مدير مستشفى تشرين الجامعي في اللاذقية لؤي النداف لـ«الوطن» أن نسب الإشغال ١٠٠ بالمئة ضمن المشفى.

وأجمعت مصادر طبية رسمية بحما لـ«الوطن»، على أن نقشي فيروس كورونا بين المواطنين ومن مختلف الفئات العمرية، وبكل مناطق المحافظة، يندرج بكارثة حقيقية، إذا لم تبادر الجهات المسؤولة، لفرض أخذ اللقاح، والتشدد بتطبيق الإجراءات الاحترازية الوقائية ضد الفيروس، بالدوائر الرسمية وغيرها.

الوطن
مقائلي خلال استقباله المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي وممثل المجموعة العربية فيه محمود محيي الدين، أن لبنان يعمل كثيراً على إقرار خطة تعاون مع صندوق النقد الدولي لمساعدته على تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية التي بلغت مستويات غير مسبوقة، وقال: «الحكومة باشرت، بالتعاون مع صندوق النقد، باتخاذ الإجراءات التي تتضمن الإصلاحات الأساسية في البنية الاقتصادية والمالية ووقف النزف المالي الذي يسببه قطاع الكهرباء خصوصاً، وإنجاز المراسم التطبيقية للقوانين الإصلاحية التي أقرها مجلس النواب، إضافة إلى إعداد مشاريع قوانين جديدة بالتعاون مع مجلس النواب لإقرارها في أسرع وقت». وشدد مقائلي على أن «الحكومة أنجزت البيانات المالية المطلوبة لتكون متطلفاً للتعاون مع صندوق النقد»، معبراً عن أمله بإنجاز برنامج التعاون قبل نهاية العام الحالي، وأضاف: «الإصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي هي حاجة وضرورة لبنانية قبل أن تكون مطلباً خارجياً».

وكان مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي كشف في وقت سابق أمس، أن «الصندوق والسلطات اللبنانية شرعا في مناقشات فنية لإخراج البلاد من أزمتها، مشدداً على الحاجة إلى التعامل مع مسألة الخسائر التي يتكبدها القطاع المالي».

وقال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق جهاد أزعور لـ«الوطن»: إن رئيس الوزراء اللبناني نجيب مقائلي طلب المساعدة، مشيراً إلى أن المناقشات الفنية بدأت.

الوطن
مقائلي خلال استقباله المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي وممثل المجموعة العربية فيه محمود محيي الدين، أن لبنان يعمل كثيراً على إقرار خطة تعاون مع صندوق النقد الدولي لمساعدته على تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية التي بلغت مستويات غير مسبوقة، وقال: «الحكومة باشرت، بالتعاون مع صندوق النقد، باتخاذ الإجراءات التي تتضمن الإصلاحات الأساسية في البنية الاقتصادية والمالية ووقف النزف المالي الذي يسببه قطاع الكهرباء خصوصاً، وإنجاز المراسم التطبيقية للقوانين الإصلاحية التي أقرها مجلس النواب، إضافة إلى إعداد مشاريع قوانين جديدة بالتعاون مع مجلس النواب لإقرارها في أسرع وقت». وشدد مقائلي على أن «الحكومة أنجزت البيانات المالية المطلوبة لتكون متطلفاً للتعاون مع صندوق النقد»، معبراً عن أمله بإنجاز برنامج التعاون قبل نهاية العام الحالي، وأضاف: «الإصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي هي حاجة وضرورة لبنانية قبل أن تكون مطلباً خارجياً».

وكان مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي كشف في وقت سابق أمس، أن «الصندوق والسلطات اللبنانية شرعا في مناقشات فنية لإخراج البلاد من أزمتها، مشدداً على الحاجة إلى التعامل مع مسألة الخسائر التي يتكبدها القطاع المالي».

وقال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق جهاد أزعور لـ«الوطن»: إن رئيس الوزراء اللبناني نجيب مقائلي طلب المساعدة، مشيراً إلى أن المناقشات الفنية بدأت.